نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

تعداد الجياع: الاتجاهات في العالم النامي وفي البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل[1]

بعد مضي عشر سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما عام 1996، لا يزال عدد ناقصي التغذية في العالم مرتفعاً للغاية. ففي الفترة 2001–2003، وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، كان عدد ناقصي التغذية في العالم لا يزال بحدود 854 مليون نسمة: 820 مليوناً منهم في البلدان النامية و25 مليوناً في البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل و9 ملايين في البلدان الصناعية[2].

ولم يحرز أيّ تقدّم ملحوظ لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. ومنذ الفترة 1990-1992، وهي الفترة المرجعية للهدف المذكور، لم ينخفض عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية إلا بحدود 3 ملايين نسمة: أي من 823 مليوناً إلى 820 مليوناً. ويتناقض هذا إلى حد كبير مع الانخفاض البالغ 37 مليونا في السبعينات و100 مليون في الثمانينات. كما أنّ آخر الاتجاهات المسجّلة تبعث على القلق، فالانخفاض في عدد ناقصي التغذية الذي بلغ 26 مليوناً بين الفترتين 1990-1992 و1995-1997 أعقبته زيادة قدرها 23 مليوناً حتى الفترة 2001-2003.

ونظراً لنمو عدد السكان، فإنّ الانخفاض الطفيف في عدد الجياع أدّى إلى تدني نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية بثلاث نقاط مئوية – أي من 20 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 17 في المائة في الفترة 2001-2003.

أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الإنمائي للألفية

حدد مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي انعقد عام 1996 هدفا يتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام 2015. وتعتبر المنظمة الفترة 1990–1992 كفترة مرجعية لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف.

وتتمثل إحدى غايتي الهدف الإنمائي الأول للألفية في تخفيض نسبة من يعانون الجوع إلى النصف في الفترة بين عامي 1990 و2015.

وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية هو أكثر الهدفين طموحاً. وفي الواقع، يعني استمرار نمو السكان أنّه من الضروري خفض نسبة الجياع في البلدان النامية بأكثر من النصف إذا ما أردنا بلوغ الهدف المرجو. وإذا ما تحققت غاية الهدف الإنمائي للألفية عام 2015 في البلدان النامية ككلّ، فإن الإسقاطات السكانية الحالية تفيد بأنّه سيبقى هناك نحو 585 مليوناً من ناقصي التغذية، أي أكثر بكثير (173 مليوناً) من العدد الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية كهدف والبالغ 412 مليوناً. ومن جهة أخرى، سيتطلب بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خفض نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية إلى 7 في المائة، أي عشر نقاط مئوية أقل من المعدل الحالي البالغ 17 في المائة.

وهذا يعني أن التقدم متواصل لبلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. إلا أنّ التقدم المسجّل في تلك الحقبة بقي أبطأ مما كان عليه في العقدين السابقين حينما انخفض انتشار نقص التغذية بتسع نقاط مئوية (من 37 في المائة إلى 28 في المائة) بين الفترتين 1969-1971 و1979-1981 وبثماني نقاط مئوية إضافية (وصولاً إلى 20 في المائة) بين الفترتين 1979-1981 و1990–1992[3].

والنجاح في بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يفترض تغيير مسار الاتجاهات الأخيرة في عدد الجياع عكسيا وتسريع معدّل الانخفاض في نسبة ناقصي التغذية. وبالفعل، سيبقى هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعيد المنال، حتى ولو افترضنا أن الهدف الإنمائي للألفية سوف يتحقق عام 2015 (أنظر الإطار). وبغية بلوغ هذا الهدف في البلدان النامية، ينبغي خفض عدد ناقصي التغذية بحدود 31 مليون نسمة سنويا بين 2001-2003 و2015.

3

ناقصو التغذية في 2001-2003
(بالملايين)

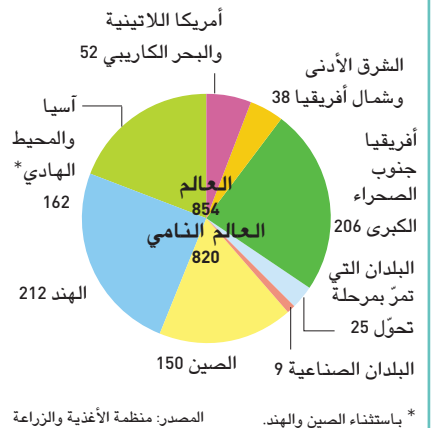

* باستثناء الصين والهند.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

4

عدد ناقصي التغذية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية

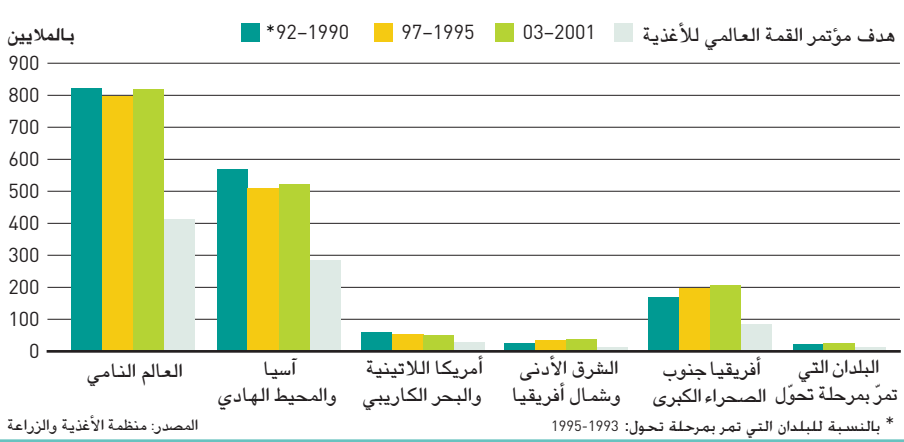

* بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول: 1993-1995
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

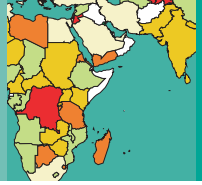

الاتجاهات الإقليمية لنقص التغذية[4]

ينطوي الركود العالمي في مجال خفض معدلات الجوع على تباين كبير بين الأقاليم، فقد شهدت آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تراجعاً إجمالياً في عدد ناقصي التغذية وفي انتشار نقص التغذية على حد سواء منذ الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية. غير أنّ معدّل التخفيض في الإقليمين ظلّ أقلّ من المعدل اللازم لخفض عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. كذلك لوحظ في آسيا والمحيط الهادي أن عدد ناقصي التغذية انعكس اتجاهه نحو الزيادة في الجزء الأخير من العقد، رغم استمرار التراجع في انتشار نقص التغذية. وانعكاس هذا الاتجاه، تؤكده الأرقام المطلقة المسجلة في كل من الصين والهند في الفترة 2001-2003 مقارنة مع الفترة 1995-1997.

ومن جهة أخرى، ارتفع عدد ناقصي التغذية في فترة الإحدى عشرة سنة التي أعقبت الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية وذلك في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يعني استمرار الاتجاه المسجل في العقود الثلاثة الأخيرة على أقلّ تقدير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ولا بد من التوقف عند التقدم الذي أحرز أخيراً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لخفض انتشار نقص التغذية. فللمرة الأولى منذ عدة عقود، شهدت نسبة السكان ناقصي التغذية في الإقليم انخفاضاً ملحوظاً من 35 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 32 في المائة في الفترة 2001-2003، بعدما بلغت 36 في المائة في الفترة 1995-1997. وهذا تطوّر يبعث على الأمل مع أنّ المهمة لا تزال صعبة للغاية في هذا الإقليم: فقد ازداد عدد ناقصي التغذية من 169 مليوناً إلى 206 ملايين، في حين أنّ بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يستوجب خفض هذا العدد إلى 85 مليوناً بحلول عام 2015.

أما اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فهو الوحيد الذي شهد ارتفاعاً في عدد ناقصي التغذية وفي نسبتهم على حد سواء منذ 1990-1992، وان كان ذلك انطلاقاً من مستوى متدنّ في الأساس. ورغم الانخفاض الملحوظ في عدد ناقصي التغذية في حقبة السبعينات، استمرّ الاتجاه المتصاعد في العقود التالية. ولم يختلف عن هذه القاعدة العقد الذي أعقب الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، رغم تباطؤ معدّل الزيادة في السنوات التالية.

وفي البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل، ارتفع عدد ناقصي التغذية بصورة طفيفة، من 23 مليونا إلى 25 مليونا[5]. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الأرقام الأعلى المسجلة في رابطة الدول المستقلة، حيث يوجد القسم الأكبر من ناقصي التغذية في الإقليم.

5

نسبة ناقصي التغذية وغاية الهدف الإنمائي للألفية

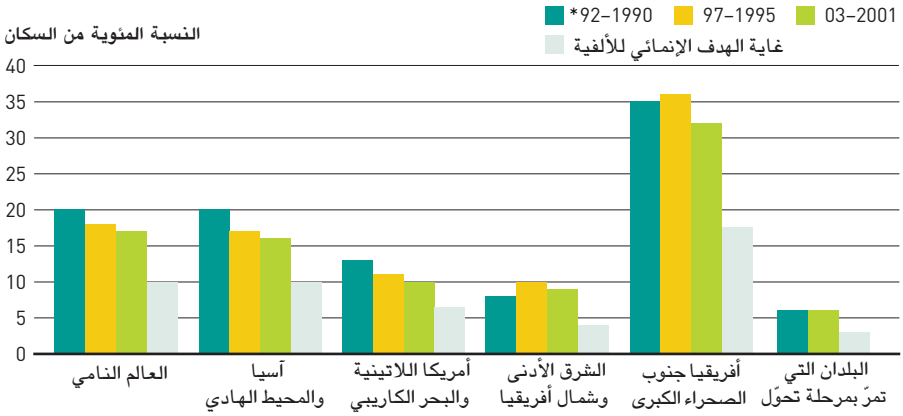

* بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول: 1993-1995

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

6

نسبة نقص التغذية (العدد والانتشار) في 2001-2003 مقارنة مع 1990-1992

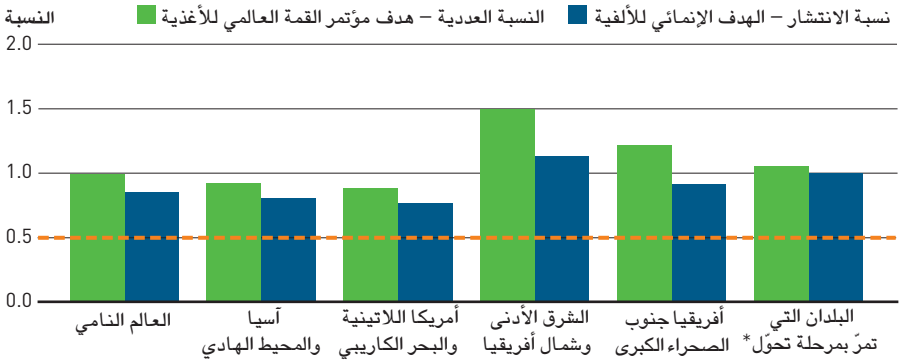

* الفترة المرجعية للبلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل هي 1993-1995 بدلا من 1990-1992.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الإنمائي للألفية: التقدم الإقليمي والعقبات

يبين الشكل 6 درجة التقدم الإقليمي نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الإنمائي للألفية، ويرد فيه عدد ناقصي التغذية ونسبة انتشار نقص التغذية على التوالي في الفترة 2001-2003 مقارنة مع الفترة 1990-1992. فإذا كان المعدّل 0.5 أو أقلّ، يعني ذلك أنّ الهدف قد تحقق (هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بالنسبة لأعداد ناقصي التغذية والهدف

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

7

التغيرات في عدد ناقصي التغذية بحسب الأقاليم الفرعية من 1990-1992 إلى 2001-2003

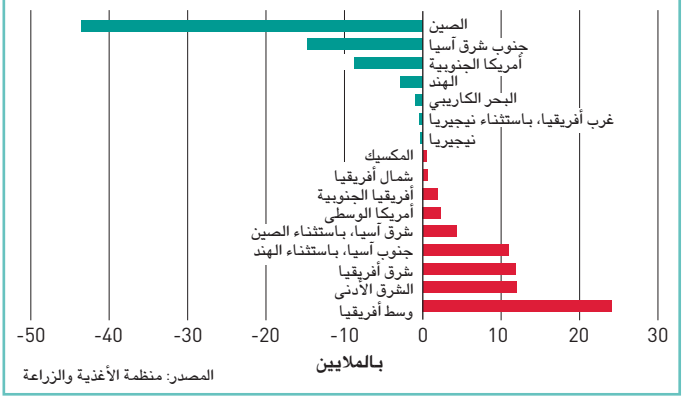

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

8

التغيرات في نسبة ناقصي التغذية بحسب الأقاليم الفرعية من 1990-1992 إلى 2001-2003

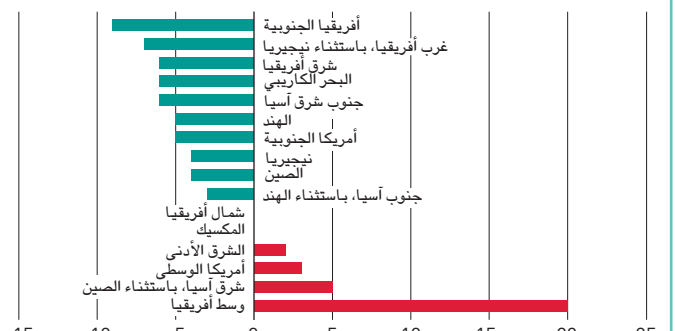

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الإنمائي للألفية بالنسبة لانتشار نقص التغذية). أما إذا كان المعدّل أقلّ من 1.0، فمعنى ذلك أنه جرى تسجيل تقدّم نحو بلوغ الهدف، وإذا تخطى المعدل 1.0، فمعنى ذلك أنّ هناك تراجعاً. وقد سجّل تقدّم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي آسيا والمحيط الهادي فقط، إلا أنّ أياً من الإقليمين لم يدنو من بلوغ الهدف. وأحرزت سائر الأقاليم الأخرى تقدماً باتجاه الهدف المرجو بدرجات متفاوتة.

وتبدو إمكانات بلوغ الهدف الإنمائي للألفية أكثر ترجيحا. وقد خطت جميع أقاليم البلدان النامية، باستثناء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، خطوات مشجّعة باتجاه خفض انتشار نقص التغذية، وكان التقدّم ملحوظاً في آسيا والمحيط الهادي وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

اتجاهات نقص التغذية في الأقاليم الفرعية[6]

تنطوي الاتجاهات الإقليمية لنقص التغذية منذ الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية على اختلافات مهمة على مستوى الأقاليم الفرعية، كما يظهر في الشكلين 7 و 8. ففي اقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، شهدت الأقاليم الفرعية لأفريقيا الجنوبية والشرقية والغربية تراجعاً في انتشار نقص التغذية (وإن لم يكن ذلك بالضرورة من حيث عدد ناقصي التغذية)، وعلى عكس ذلك، شهدت أفريقيا الوسطى زيادة هائلة في عدد الجياع وفي انتشار نقص التغذية على حد سواء.

وفي آسيا، حيث تُعتبر الصين والهند إقليمين فرعيين منفصلين نظراً لحجم السكان فيهما، أحرز تقدّم ملحوظ في خفض عدد ناقصي التغذية في الصين وفي الإقليم الفرعي لجنوب شرق آسيا المكتظّ بالسكان. ومن جهة أخرى، إنحسر انتشار الجوع في الهند، لكن خفض عدد ناقصي التغذية بقي محدودا، بعدما انعكس في وقت لاحق اتجاه الانخفاض الذي سجّل في الجزء الأول من العقد (1990-1992 إلى 1995-1997). وفي موازاة ذلك، ارتفع عدد ناقصي التغذية في سائر المناطق في شرق آسيا (باستثناء الصين) لاسيما في سائر مناطق جنوب آسيا (باستثناء الهند).

وفي إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ساهمت أمريكا الجنوبية إلى حد كبير في إحراز تقدّم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، بينما ارتفع عدد الجياع في أمريكا الوسطى والمكسيك. وفي اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، كان العدد المطلق لناقصي التغذية هو الأدنى بين جميع أقاليم البلدان النامية، إلا أنه ارتفع في شمال أفريقيا وفي الشرق الأدنى، وشهد هذا الأخير أيضاً زيادة في معدّل انتشار الجوع.

وعلى مستوى العالم ككلّ، شهد معظم الأقاليم الفرعية تراجعاً في انتشار نقص التغذية. إلا أنّ أي تقدّم ملحوظ نحو خفض عدد ناقصي التغذية في العالم بقي محصوراً في عدد قليل من الأقاليم الفرعية المكتظة بالسكان، وهي: الصين وجنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية.

هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: التقدّم المحرز والعقبات في الأقاليم الفرعية

يبين الشكل 9 التقدم المحرز للحدّ من الجوع في الأقاليم الفرعية النامية والعقبات التي تعترض ذلك. وقد رُسم لكل إقليم فرعي خطّ يرمز إلى المعدّل الذي يشير إلى المسافة الفاصلة عن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية مقارنة مع انتشار نقص التغذية. فإذا كان المعدّل يتراوح بين 1.0 و0.5، يعني ذلك إحراز تقدّم نحو الهدف المرجو، في حين أنّ تسجيل معدّل قدره 0.5 أو أقلّ يعني أنه قد تمّ بلوغ الهدف أو تخطيه. أما إذا تخطى المعدّل 1.0، فمعنى ذلك أنّ ثمة عقبات تعيق التقدّم.

ويشير النموذجان شديدا التباين، وهما دول البلطيق وأفريقيا الوسطى، إلى التفاوت الكبير في درجات التقدّم على صعيد مكافحة الجوع. فدول البلطيق التي يسجّل فيها أدنى معدّل لانتشار نقص التغذية، نجحت في خفض عدد ناقصي التغذية إلى أكثر من النصف؛ أما أفريقيا الوسطى التي يسجل فيها أعلى معدّل

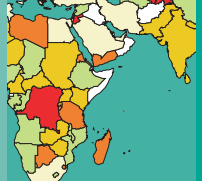

لانتشار نقص التغذية (56 في المائة من السكان)، تبتعد أكثر فأكثر وبسرعة عن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية نتيجة تدهور حالة الأمن الغذائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبمعزل عن دول البلطيق، خطت الصين وجنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي وحدها خطوات راسخة نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. فالمناطق الثلاث الأولى هي أيضاً، نظرا لحجم سكانها الكبير، أقاليم فرعية ساهمت أكثر من سواها في خفض عدد ناقصي التغذية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن متوسط انتشار نقص التغذية في هذه الأقاليم الفرعية جميعاً، باستثناء منطقة البحر الكاريبي، أقلّ منه في البلدان النامية.

وبالإضافة إلى أفريقيا الوسطى، لا بد من توجيه العناية بالدرجة الأولى إلى كل من أفريقيا الشرقية والجنوبية نظراً لارتفاع معدلات انتشار نقص التغذية فيهما. فقد تواصل في الإقليمين الفرعيين ارتفاع عدد الجياع رغم خفض انتشار الجوع. ومن الضروري الإسراع بوتيرة التقدّم إذا ما أردنا بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. والأمر سيّان بالنسبة إلى أقاليم أخرى تسجّل فيها معدلات أدنى نوعاً ما من نقص التغذية لكن مع تقدّم محدود أو معدوم على صعيد تخفيض الأعداد المطلقة: جنوب آسيا (باستثناء الهند) وأفريقيا الغربية والهند.

أما الأقاليم الفرعية الأخرى التي تسجل فيها معدلات أقلّ من نقص التغذية وارتفاع مقلق في انتشار نقص التغذية وفي عدد ناقصي التغذية فهي شرق آسيا (باستثناء الصين)، وذلك بسبب تدهور الأوضاع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالإضافة إلى الشرق الأدنى وأمريكا الوسطى.

ومن الواضح أنّ التقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يقتصر على عدد قليل جداً من الأقاليم الفرعية، وعادة في تلك التي تكون فيها معدلات انتشار نقص التغذية أقلّ من المتوسط المسجل في البلدان النامية. والتقدم على المستوى العالمي مرده، في قسم كبير منه، إلى عدد قليل من الأقاليم الفرعية المكتظة بالسكان، بينما لم يسجّل في الواقع الكثير من الأقاليم الفرعية الأخرى أي تقدّم أو أنها واجهت عقبات. ويفترض تسريع وتيرة الحد من الجوع على مستوى العالم ككلّ كبح الاتجاه التصاعدي لأعداد الجوعى، حيثما سجّلت، أو عكس مسار هذا الاتجاه، وتعميم تجربة النجاح في الحد من الجوع على أقاليم فرعية أخرى. والواقع أن هذا العامل بالغ الأهمية في الأقاليم الفرعية التي تسجّل انتشاراً حاداً في نقص التغذية.

نقص التغذية في الفترة المؤدية إلى عام 2015

على الرغم من التقدم البطيء والشاق الذي أحرز على المستوى العالمي في الحد من الجوع خلال العقد المنصرم، تظهر دلائل إيجابية من بعض أحدث توقعات المنظمة، التي تشير إلى احتمال حدوث تسارع في المستقبل[7] (أنظر الجدول على الصفحة التالية). فمن المتوقع أن ينخفض انتشار الجوع في البلدان النامية كمجموعة بمقدار النصف تماما، أي من المعدل الأساسي (في الفترة 1990-1992) البالغ 20.3 في المائة إلى 10.1 في المائة في عام 2015. وإذا ما حدث ذلك، ستتحقق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالحد من الجوع. ولكن لا يمكن أن يُقال نفس الشيء عن الالتزام المتعلق بمؤتمر القمة العالمي للأغذية، وذلك لأن من المتوقع أن يظل عدد ناقصي التغذية في عام 2015 متجاوزا العدد المستهدف بما يبلغ 170 مليونا من الجياع.

وليس من المتصوَّر أن ينخفض عدد ناقصي التغذية في جميع الأقاليم النامية. فمن المتوقع أن يبلغ شرق آسيا فقط هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فمن المتوقع، على العكس من ذلك، أن يشهدا زيادة

9

التقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: نسبة ناقصي التغذية في 2001-2003 إلى نسبتهم في 1990-1992* وانتشار نقص التغذية في 2001-2003

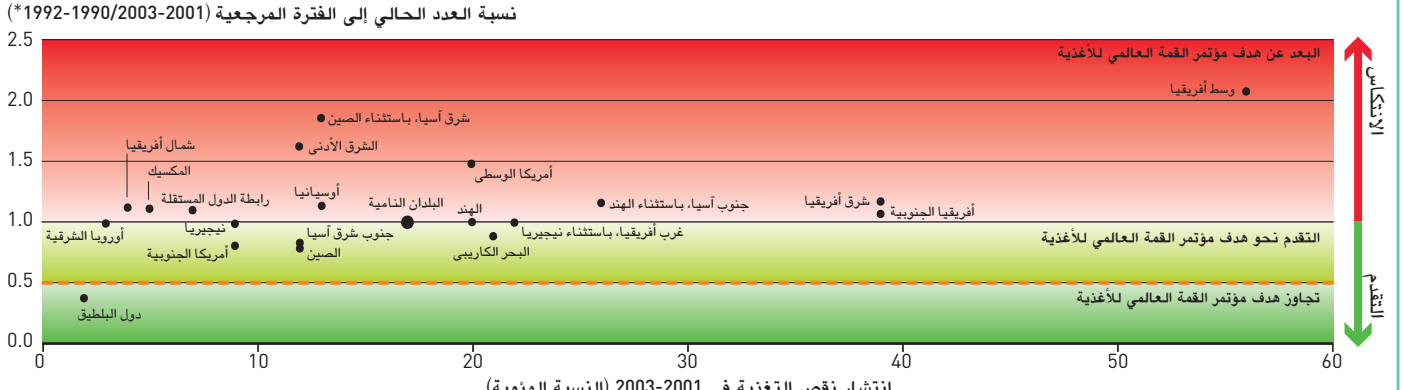

*بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول: 1993-1995

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

في ناقصي التغذية لديهما، حيث ترتفع أعدادهم في عام 2015 عن الأعداد في الفترة 1990-1992[8]. كما أن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا، رغم توقع بلوغهما غاية الهدف الإنمائي للألفية، ليسا على الطريق نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ومن المرجح أن تنعكس اتجاهات تزايد أعداد ناقصي التغذية في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولكن جنوب آسيا هو وحده بين هذه الأقاليم الثلاثة الذي يُتوقع أن يبلغ غاية الهدف الإنمائي للألفية.

المتناول من الأغذية والنمو السكاني

يعكس التقدم المتوقع في الحد من الجوع الزيادات الكبيرة في متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأغذية. وعلى الرغم من الزيادات التي تحققت في استهلاك الأغذية بوجه عام، فإنها لن تكون كافية لتحقيق انخفاض كبير في عدد ناقصي التغذية في بلدان عديدة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على وجه الخصوص، سيظل متوسط نصيب الفرد يوميا من المتناول من السعرات الحرارية في عام 2015 عند مستوى 2 420 سعرا حراريا (285 2 سعرا حراريا في حالة استبعاد نيجيريا)، وهو ما يقرب من متوسط نصيب الفرد يوميا في جنوب آسيا في بداية القرن. وسيساهم تدني المستويات الأصلية للمتناول من السعرات الحرارية، المقرون بارتفاع النمو السكاني، في تباطؤ انخفاض عدد ناقصي التغذية.

وسيكون الحد من الجوع صعبا على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان التي اتسمت تاريخيا بارتفاع شديد في معدلات انتشار الجوع، وانخفاض شديد في استهلاك الأغذية (أقل من 200 2 سعر حراري للفرد يوميا في الفترة 1999-2001)، وكذلك انخفاض توقعات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو السكاني، ومحدودية قاعدة الموارد الزراعية. ويندرج اثنان وثلاثون بلدا في هذه الفئة من البلدان التي تتراوح معدلات نقص التغذية فيها بين 29 و72 في المائة من السكان ويبلغ متوسط نسبة الانتشار 42 في المائة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان هذه البلدان الذي يبلغ حاليا 580 مليونا ليصل إلى 1.39 مليار نسمة بحلول عام 2050. كما أن متوسط استهلاك الأغذية بين هؤلاء السكان، البالغ حاليا 2 000 سعر حراري للفرد يوميا، انخفض فعليا عن المتوسط الذي كان سائدا قبل 30 عاما. وباستطاعة العديد من هذه البلدان، رغم سجلها التاريخي الضعيف، أن تحقق زيادات كبيرة وذلك بمنح الأولوية لتنمية الإنتاج الغذائي المحلي، مثلما فعلت بلدان أخرى في الماضي.

نقص التغذية والفقر

سيساهم النمو في نصيب الفرد من الدخل في التخفيف من وطأة الجوع، وذلك بالحد من الفقر وزيادة نصيب الفرد من الطلب على الأغذية[9]. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع التسعينات في جميع الأقاليم ومجموعات البلدان، باستثناء شرق آسيا الذي يظل، بالرغم من ذلك، الإقليم الذي يمثل أعلى معدل للنمو

توقعات نقص التغذية في العالم النامي

	عدد ناقصي التغذية (بالملايين)			انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية من السكان)		
	*1992-1990	2015	هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	*1992-1990	2015	غاية الهدف الإنمائي للألفية
البلدان النامية	**823**	**582**	**412**	**20.3**	**10.1**	**10.2**
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	170	179	85	35.7	21.1	17.9
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	24	36	12	7.6	7.0	3.8
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	60	41	30	13.4	6.6	6.7
جنوب آسيا	291	203	146	25.9	12.1	13.0
شرق آسيا**	277	123	139	16.5	5.8	8.3

ملاحظات

فترة الأساس للتوقعات هي الفترة 1999-2001 وليست 2001-2003. وقد استُبعدت بعض البلدان الصغيرة أيضا من هذه التوقعات.

*قد تختلف البيانات المتعلقة بالفترة 1990-1992 اختلافا طفيفا عن الأرقام المذكورة في مواضع أخرى من التقرير، نظرا لاستناد التوقعات إلى تقديرات نقص التغذية التي لا تشمل أحدث التنقيحات.

**بما في ذلك جنوب شرق آسيا.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

10

اتجاهات وتوقعات نصيب الفرد من استهلاك الأغذية

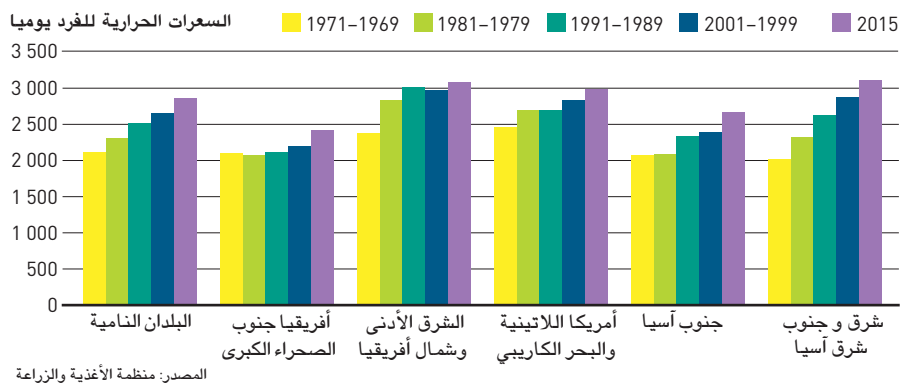

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

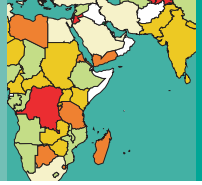

11

اتجاهات وتوقعات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

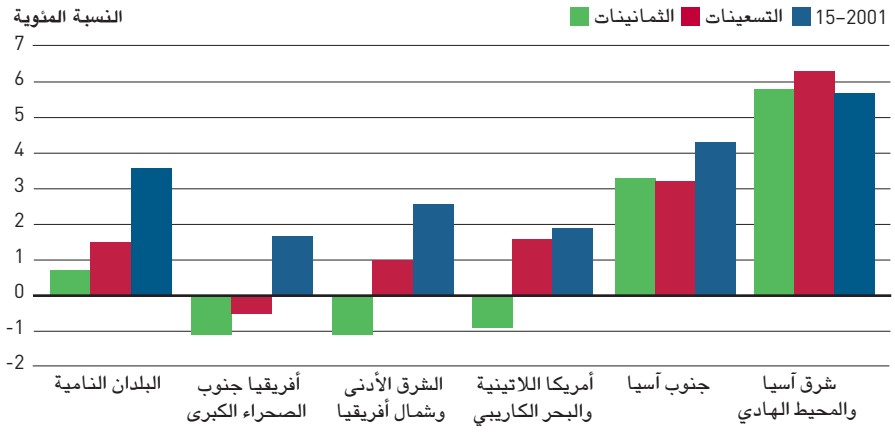

المصدر: البنك الدولي، 2006. التوقعات الاقتصادية في العالم 2006، الجدول 1-2، واشنطن العاصمة.

(أكثر من 5.0 في المائة سنويا من حيث نصيب الفرد).

ويعرض الشكل 12 اتجاهات وتوقعات معدلات الفقر ونقص التغذية، التي تشير إلى أن غاية الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيض نسبة الفقر بمعدل النصف بحلول عام 2015) ستتحقق في السيناريو الأساسي، وهي إشارة لها أهميتها.

وتُستخدم منهجيات مختلفة لتقدير الفقر ونقص التغذية، والأرقام لا يمكن مقارنتها مباشرة. ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة عن كثب على اتجاهات كلا المؤشرين في البلدان النامية يكشف أن الفقر انخفض بسرعة أكبر من انخفاض نقص التغذية. وتشير توقعات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بهذين المؤشرين إلى أن هذا الاتجاه سيستمر. وعلى الرغم من وجود اختلافات في العمليات الحسابية، فقد كان هناك 1.5 من الفقراء مقابل كل جائع في الفترة 1990-1992؛ وبحلول عام 2015 من المتوقع أن يكون الرقمان المقابلان هما 1.2 إلى 1.

وتشير الاتجاهات والتوقعات السابقة إلى أن انخفاض الفقر لا يعود بالفائدة بدرجة متناسبة على الفقراء الذين يعانون نقص التغذية أيضا. ومع أن أسباب تباطؤ معدل انخفاض الجوع ليست واضحة، فإن الجوع نفسه قد يكون من العوامل المهمة التي تشكل عائقا يحول دون الإفلات من

12

الفقر ونقص التغذية

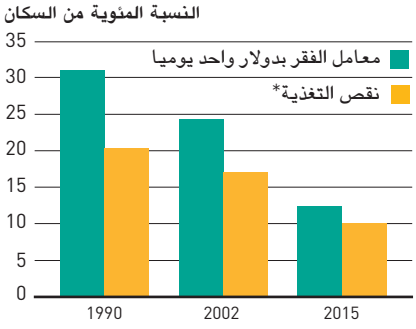

*فيما يتعلق بنقص التغذية، تشير البيانات التاريخية إلى الفترتين 1990-1992 و 2000-2002.

المصدر: معدلات الفقر التي يمثلها دخل قدره دولار واحد يوميا مقتبسة من البنك الدولي 2006، التوقعات الاقتصادية في العالم، 2006. واشنطن، العاصمة. وبالنسبة لنقص التغذية، أنظر: FAO. 2006. World agriculture: towards 2030/2050. Interim report. Prospects for food, nutrition, agriculture and major commodity groups, p. 19. Rome.

الفقر (مصيدة الجوع). وقد شددت الطبعات السابقة من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم وكذلك تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد على أن الجوع ليس نتيجة للفقر فحسب، بل هو سبب أيضا من أسبابه، وهو يُضعف الإمكانات الإنتاجية للأفراد والأسر والدول بأكملها. وفي طبعة عام 2004 من هذا التقرير، ورد تحليل مستفيض لتكاليف الجوع الاجتماعية والاقتصادية. وإحدى الانعكاسات السياسية المهمة لهذه العلاقة هي أن الجوع، في حالة عدم اتخاذ تدابير هادفة، سيقوّض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في العالم. فنمو الدخل، رغم ضرورته، لا يكفي دائما لاستئصال الجوع. واتخاذ تدابير محددة موجهة مباشرة إلى ضمان إمكانية الحصول على الغذاء يمثل عنصرا لا غنى عنه من عناصر الجهود الفعالة للقضاء على الجوع.